PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Hayat**
DATE:	**11-October-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**276,370**
TITLE :	**Moroccan oil sector loses USD 312 million due to the halt of operation at the Samir refinery**
PAGE:	**12**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Staff Report**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

TOTAL
COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

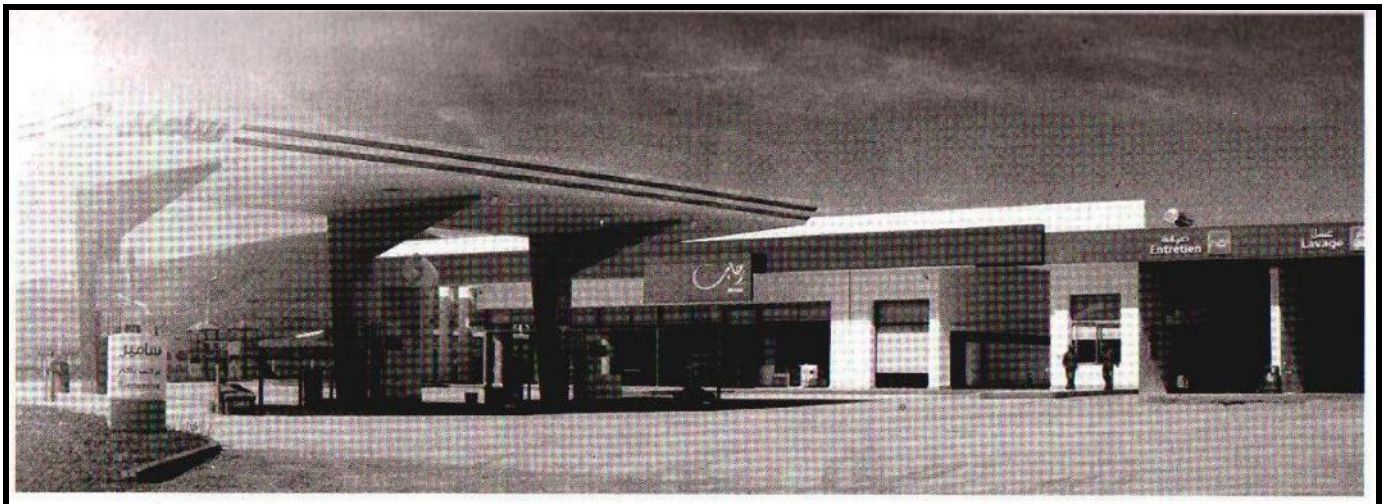

محطة وقود تابعة لمصفاة «سامير» المغربية (Samir.ma)

انعكاسات محليّة إيجابيّة لتراجع الأسعار عالمياً

قطاع النفط المغربي يخسر ٣١٢ مليون دولار بسبب توقّف التكرير في مصفاة "سامير"

□ *الرباط – محمد الشرقي*

■ يستورد المغرب منذ منتصف آب (أغسطس) الماضي، كل حاجاته من المحروقات وزيوت الطاقة من السوق الدولية، بعد توقف مصفاة «سامير» في المحمدية شمال الدار البيضاء، عن تكرير النفط الخام، الذي كان يغطي ٦٠ في المئة من الاستهلاك المحلي المقدر بنحو ١١ مليون طن سنوياً.

وأفادت مصادر مالية مستقلة بأن قطاع النفط والغاز في المغرب تكبّد خسائر تجاوزت ٣ بلايين درهم (٣١٢,٥ مليون دولار) خلال النصف الأول من السنة، في مقابل أرباح صافية بلغت ٦٨٤ مليون درهم في الفترة ذاتها من العام الماضي، على رغم أن المغرب لا يُنتج الطاقة ويستورد ٩٦ في المئة منها.

وتراجعت مبيعات «سامير» ٤٩ في المئة بعد عجزها عن تغطية السوق المحلية بعد توقف محطات التكرير، ما دفع شركات المحروقات إلى ضخ جزء من احتياط الطاقة لتزويد محطات الوقود وتجاوز أزمة في السوق.

وقُدرت خسائر «سامير»، وهي أكبر مصفاة تكرير في شمال أفريقيا، في النصف الأول بنحو ٣,٤٥ بليون درهم، وهو مبلغ يُضاف إلى صعوبات مالية وديون متراكمة وعجز عن تسديد مستحقات إلى مصارف وإدارة الجمارك تقدر قيمتها بنحو ٢١ بليون درهم مستحقة التسديد. وقُدرت مبيعات المصفاة بنحو ١٣ بليون درهم في النصف الأول، ما أفقدها مكانتها ضمن الشركات الخمس الكبرى في المغرب، وسجلت عجزاً مالياً بلغ ١,٣ بليون درهم في مقابل أرباح قاربت ٧٥٧ مليوناً قبل سنة.

وكان لتراجع أسعار النفط في السوق العالمية أثر سلبي في أداء الشركات المستوردة للنفط التي خسرت ٢٦٢ مليون درهم من قيمة المخزون الاستراتيجي، بعدما كانت سجلت عائدات إضافية بلغت ١,٨ بليون درهم في منتصف العام الماضي.

وتسبب تذبذب الأسعار في السوق الدولية وانخفاضها المستمر في ارتفاع خسائر القطاع على رغم وفرة المعروض. واستغلت الحكومة المغربية تراجع الأسعار عالمياً لتنهي دعمها لقطاع المحروقات، وتوفير عشرة بلايين درهم من نفقات «صندوق المقاصة»، الذي كانت رصدت له دعماً بـ٢٣ بليون درهم.

وكسب ميزان المدفوعات الخارجية ٢٠ بليون درهم، إذ تراجعت قيمة واردات الطاقة في المغرب بنحو ٣٠ في المئة، وانخفضت من ٦٦ بليون درهم خلال الشهور الثمانية من عام ٢٠١٤ إلى ٤٦ بليوناً فقط خلال الفترة ذاتها من العام الحالي، ووفرت فاتورة مشتقات النفط بليون دولار في ثمانية أشهر، إذ انخفضت قيمة المشتريات من السوق الدولية من ٢٠,٤ إلى ١٠,٨ بليون درهم، وانخفضت واردات الغاز من ١٣,٥ بليون درهم إلى ٩,٢٢ بليون.

وساعد تراجع أسعار النفط في السوق الدولية في تحسين وضعية الحساب الجاري لميزان الأداء بنسبة ٢١ في المئة، مستفيداً من انخفاض العجز المالي الخارجي من ٥,٦ في المئة عام ٢٠١٤ إلى ٢,٨ في المئة من الناتج الإجمالي هذه السنة، نتيجة زيادة الصادرات وتراجع الواردات بمعدل ٦,٧ في المئة لكل منهما، ما ساعد في ارتفاع الاحتياط النقدي إلى ٢١٠ بلايين درهم.

وكان المغرب استفاد من تراجع أسعار المواد الأولية بنحو ٢٧ في المئة والنفط ٥٣ في المئة والمواد الغذائية ١٢,٨ في المئة خلال عامي ٢٠١٤ – ٢٠١٥، ما ساهم في تحقيق نمو يقارب ٥ في المئة، في وقت اعتبر صندوق النقد الدولي أن تراجع أسعار المواد الأولية أضرّ باقتصادات الدول النامية والناشئة، ودفع نمو الاقتصاد العالمي إلى الانخفاض من ٣,٣ إلى ٣,١ في المئة، متأثراً بتراجع النمو في عدد من الدول وعلى رأسها الصين ومنطقة اليورو.